الفصل الأول

فكرة التعاون

يطلق التعاون فى أوسع معانيهِ على المذهب القائل بأن الاجتماع البشرى قد يصل الى أقرب ما يستطاع من الكمال باستبدال تنافس الأفراد فى الأثرة بالعيش والسعى لمصلحتهم ومصلحة ذويهم دون سواها بنظام أساسه تبادل المعونة بحيث يسعى الفرد لمصلحة المجموع الذى ينتمى اليهِ سعياً مقروناً بالغيرة والإخلاص ويسعى المجموع لمصلحة الفرد ذلك السعى بذاته. وشعار هذا المذهب «الفرد للجماعة والجماعة للفرد» فهو يرمى الى ملاشاة تنافس بنى الإنسان فى معترك الوجود حتى يحل محله تعاونهم على شؤون الحياة برغبتهم المحضة وقد اندمجت مبادئ هذا المذهب بعض الاندماج فى الحركة التعاونية التى قامت على الاشتراك الاختيارى لتبادل المعونة فى سبيل انتاج الثروة والانتفاع بنتيجة ذلك التعاون إما بانفاق الناتج فى وجوه تعود بالفائدة على مجموع الشركاء أو بتوزيعه على أفرادهم بما يطابق مبادئ العدل والعقل والنفع المشترك التى اتفقوا عليها من قبل (١)

وقد يتوهم ان هذا المذهب ربما بعث على التواكل وقضى على الجهد الذاتى والابتكار الشخصى وهما قوام الحياة ومنشأ الأعمال العظيمة منذ فجر التاريخ

والواقع أنهُ بعيد عن ذلك المرمى كل البعد لأن أساسه استخدام قوة المجموع لتنظيم المجهودات الفردية تنظيماً يزيد من انتاجها ومن الانتفاع بثمراتها وهو لا يقضى

---

(١) دائرة المعارف البريطانية الطبعة الحادية عشرة
Encyclopedia Britannica, Eleventh Edition

على التنافس الاّ حيث يكون التنافس مضعفاً لقوة تلك المجهودات . ولنأخذ لذلك مثلاً بسيطاً أهل قرية يكثر فيها البقر ويزيد لبنه عن حاجتهم فان تركوا وشأنهم صنع كل على انفراد ما يستطيع من الزبدة والجبن ونحوها وتنافس مع جيرانه فى توريدها الى أقرب التجار للقرية وربما ترتب على تنافسهم هذا هبوط الأسعار التى يتقاضونها اما ان انشأوا معملاً تعاونياً فانهم يصنعون الزبدة ونحوها فى ذلك المعمل بالآلات الموضوعة على أحدث المبادئ العلمية التى لا قِبَل لكل منهم على حدته باستجلابها فتزداد قيمة ما يصنعونه عن ذى قبل كما أنهم يستطيعون تخير الأسواق التى يبيعونه فيها بالثمن الرابح فضلاً عن الاقتصاد فى نفقات النقل ونحوها وهم مع ذلك لم يتلاشَ فيهم الجهد الذاتى بل كل يسعى الى العناية بماشيته استزادة لما تدر من اللبن ويقتصر التنافس بينهم على هذا السعى المحمود . أضف الى ذلك ان كلاً منهم يسعى الى وصول معملهم التعاونى الى غاية الكمال فى اتقان الصناعة لأن هذا السعى من كل فرد فى سبيل خير المجموع انما يعود بالفائدة على الفرد بالذات فى نهاية الأمر

ولذلك يصح أن يقال ان التعاون قد وفق على نوع ما بين الأنانيـة والغيرية حيث حمل الفرد على خدمة الجماعة توصلاً لخدمة شخصه

وقد وصفنا الاشتراك لتبادل المعونة بأنهُ اختيارى تمييزاً له عن الاشتراك القهرى الذى ليس هو من التعـاون فى شىء . وهو الذى يمتص همة الفرد لفائدة المجموع بحيث لا يعنى بنتيجة العمل الاّ المجموع كما يحصل فى زمرة من فعلة الحفر مثلاً فان كلاً منهم يشترك اشتراكاً قهرياً مع الآخرين ويقوم بحصة فى الجهـد المشترك ولكنهُ لا يهتم بما وراء ذلك . أما الاشتراك الاختيارى فهو على نقيض الاشتراك القهرى لأن مرماه الحقيقى خدمة الفرد لا استخدامه ومضاعفة مجهوداته لا اهتضامهـا ففى الاشتراك القهرى يقدم الفرد نفسه للجماعة اذ لا سبيل له الى غير ذلك لأن الجماعة هى وحدها التى تستطيع القيام بالعمل فتسأل دون سواها عنه . وفى الاشتراك الاختيارى يقدم الفرد نفسه للجماعة لأنه يعلم عن يقين أن الجماعة فى مقابل ذلك تقدم نفسها اليه فتضاعف قدر قوته الفردية ولا تمتصها وتضمن له الاحتفاظ بحريته وقوة ابتكاره

وتزيد من قيمتها . ومن هنا قيل تبتدئ القوة الأدبية حيث يبدأ تعلق الفرد بالجمعية التى ينتمى اليها أياً كانت (١)

ومن البديهى أن الفرد الذى يريد أن يخدم نفسه بخدمة الجمعية التى ينتسب اليها لا يستطيع اداء تلك الخدمة بالتواكل بل لا بد له من الاعتماد على النفس ولذلك كان هذا المبدأ من أهم أركان فكرة التعاون والشركات التعاونية تضطر أعضاءها اضطراراً للعمل به لأنها لا تتعرض للقيام بأعمال الناس بطريق الاشتراك وانما هى تستخدم قواهم المشتركة لتمكنهم من اجادة القيام بتلك الأعمال بأنفسهم . فشركات التعاون الزراعية مثلاً لا تتولى زراعة أرض أعضائها وانما هى تسخر جهدهم المشترك فى سبيل تهيئة الأسباب التى تمكن كل واحد منهم من زراعة أرضه بنفسه على وجه يضمن له الحصول على أقصى ما يمكن من ثمرات تلك الزراعة . ولذلك قد يوصف التعاون بأنه زراعى ولكن لا يسوغ وصف الزراعة بأنها تعاونية . قال وولف (٢) لا بد للتعاون الزراعى من أن يكون « فردياً » لأنه يدنى لكل عامل الجزاء الحق على عمله الشخصى وهو بيد ذلك «اجتماعى» لأنه صيَّر العامل بالضرورة عضواً فى جمعية قائمة بذاتها مستقلة بأمرها

ولنأخذ القروض التى تقرضها شركات التعاون (زراعية كانت أو غير زراعية) مثالاً ثانياً على تمسك الشركات بهذا المبدأ فان تلك القروض ليست بالهبات التى تكال جزافاً ولا هى بالمال الذى يعطى بلا فائدة . ولكنها سلف تعطى بالفائدة الاعتيادية (أو ما يقرب منها) بالضمانة اللازمة على حسب الأصول التجارية لاستعمالها فى وجوه مثمرة (٣) وغاية ما فى الأمر ان ذلك العضو الفقير الضعيف الشأن الذى لا سبيل له الى طرق أبواب البنوك الاعتيادية ولا الى تقديم الكفالات التى ترضيها أصبح فى

---

(١) من خطاب للمرحوم جوزيف ريبيه *Joseph Ribet* الذى كان مفتشاً عاماً لوزارة الزراعة الفرنساوية نشر فى مجلة مصر الحديثة (صحيفة ٢١٧ من السنة الثالثة) *l'Egypte Contemporaine*

(٢) *Henry W. Wolff* من اكبر دعاة التعاون فى انجلترا وله مؤلفات ورسائل فى المنزلة الأولى من الاهمية

(٣) شرط استعمال السلف فى وجوه مثمرة غير عام فى جميع شركات التعاون على أن كل الدلائل تشير الى أن معظم السلف التى تقرضها تلك الشركات تصرف عادة فى شؤون مثمرة أو مشروعة سواء تقيدت بهذا الشرط أم لا

استطاعته بلا عناء أن يلجأ الى شركته التعاونية للحصول على المال الذى يصلح به شأنه دون أن يرسف فى قيود الربا

فى كل أمة عدد عظيم من أصحاء الأبدان الذين لا يغل أيديهم عن العمل النافع الذى يقوم بأودهم الاّ تعذر حصولهم على المال فاذا تيسر لكل منهم مبلغ زهيد استطاع أن يعيش عضواً شريفاً عاملاً فى الجمعية البشرية سواء باستعمال ذلك المبلغ فى شراء الأدوات اللازمة لصناعته ان كان صانعاً أو فى سد النفقات الزراعية الأولية ان كان فلاحاً وقس على ذلك . ولكن عجز هؤلاء الناس عن تدبير المال يترتب عليه ترك تلك القوى البشرية مهملة لا تستخدم وفى ذلك من التبذير فى حياة الأمم ما لا يخفى على أن الضرر لا يقف عند حد عدم الانتفاع بتلك القوى فى سبيل ترقية الكفاءة الاقتصادية للأمم ولكنه أبلغ من ذلك كثيراً اذ لا مناص من أن تصبح هذه القوى المهملة عاملاً عظيماً من عوامل الفساد

تلك القوى البشرية التى اعتقلها الفقر يحولها التعاون الى قوى عاملة نافعة فعالة فى كيان الأمم وما ذلك لأنه يقوم بأودها بل لأنه يهيىء لها السبيل الى تلك الغاية فيغنيها عمن يقوم بأودها . تدبر شركات التعاون المال لأولئك السيئى الحظ لا احساناً ولا تصدقاً فتقوى فيهم ملكة الاعتماد على النفس وتحملهم على الكد وتبعث فيهم روح الانفة والترفع عن قبول الاحسان فيعيشون بكدهم ويفون من ثمرات اتعابهم بما اقترضوه وهم رافعو الرؤوس شاعرون بأنهم أعضاء حية فى الجسم الانسانى

ومن هنا يتبين الفرق بين الجمعيات الخيرية وشركات التعاون فالأولى وان كانت كثيراً ما تسعى لتدبير أسباب الرزق لمن لا عمل لهم ولكن وظيفتها الرئيسية القيام بأود الانسانية البائسة التى لا سبيل لها الى الحياة الاّ بالاحسان وأما الثانية فانها تهيئ الوسائل الأوليــة التى تمكن فقراء العمال والصناع والتجار والفلاحين ونحوهم من أن يعيشوا عيشة شريفة مستقلة بكدهم الذاتى معتمدين على أنفسهم لا على فضلات سواهم ولذلك فكلما انتشرت شركات التعاون قللت من ثقل العبء الملقى على عاتق الجمعيات الخيرية

وقد حلّ التعاون عقدة من العقد الاقتصادية الكبرى اذ جعل الحصول على المال فى مقدور العامل الذى لا يمتلك الاّ الأمانة فصيّر الأمانة رأس مال كما قال لوتساتى[1] وصير العامل ماليّ نفسه كما قال شولز ديلتش فتداعت أركان النظرية القائلة بأن العمل ورأس المال قوتان متضادتان لا تتفق أغراضهما فلا مناص من دوام العدوان بينهما

وقد انطوى التعاون على نقيض مبدأ الاشتراكيين الداعين الى اقامة الاجتماع الانسانى على قاعدة شيوع المرافق الاجتماعية ومنتجات الثروة . ولا غرابة فى ذلك لأن التعاون انما يستخدم الجهد المشترك فى سبيل تمتع العامل الفقير والصانع والتاجر والفلاح ومن جرى مجراهم بالاستقلال الاقتصادى الشخصى

وكما تختلف شركات التعاون عن الجمعيات الخيرية تختلف أيضاً عن الشركات التجارية الاعتيادية على أنواعهـا ولا يقتصر هذا الخلاف على النظام (مما سيأتى ايضاحه فى موضعه) بل يتناول الأغراض بنوع خاص فالشركات التجارية شركات أموال المال فيها الكلمة النافذة والرأى القاطع . أما شركات التعاون فجمعيات أشخاص يستوى فيها الوضيع والرفيع من الأعضاء بصرف النظر عن قيمة حصص كل منهم فى رأس مالها (ان كان لها رأس مال) فالكل سواء فى الإشراف على أعمالها بلا فارق ولا تمييز . فهى اذن شركات ديموقراطية قائمة على مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات والشركات التجارية شركات استثمار أموال أما شركات التعاون فانما تنشأ لكى تمكن أعضاءها من الانتفاع بمواردهم ومجهوداتهم حق الانتفاع فهى بعيدة عن قصد الاتجار بالمعنى المتعارف . وهناك فارق آخر ذو شأن وهو ان شركات التعاون تؤدى لفقراء الناس وأوساطهم الوظيفة التى لا تستطيع الشركات المالية الاعتيادية اداءها الاّ لأغنيائهم فالفلاح الصغير الذى لا سبيل له الى طرق باب الشركات المالية الاعتيادية ينال بغيته من المال من الشركة التى ينتمى اليها وقس على ذلك

---

(١) *Luigi Luzatti* سياسى اقتصادى ايطالى ولد فى سنة ١٨٤١ وتولى وزارة المالية مراراً وله عدة مؤلفات فى المسائل المالية والاجتماعية على ان اسمه قد اشتهر على الأخص بالدعوة التعاونية وانشاء بنوك الشعب

ويجمل بنا أن نختم هذا الفصل بالعبارة الآتية نقلاً عن هولى اوك[1] حيث قال « لا يمس التعاون ثروة انسان ولا يرمى الى سلب متاع الغير ولا يبعث على الهياج ولا يسبب قلقاً لأولى الأمر ولا دخل له فى الجمعيات السرية ولا حاجة له بنقابات العمال لتذود عن مصلحته فهو بعيد عن العنف خاضع للنظام لا يحسد انساناً على منصب ولا يقبل هبة ولا يطلب معروفاً . لا يصاحب الكسول ولا يحنث العهد مع المجد . لا يلتمس احساناً ولا يتملق ولكنه لا يجرح عواطف الناس بالتبجح . لا يمد يده الى مال الناس كما لا يصبر على يد تمد الى ماله . مفـــاده الاعتماد على النفس والاعتداد بالنفس واحراز النصيب الذى يستحقه العمل والفكر من الثروة العامة »

ويستخلص مما تقدم : ١ — انه لا يجب أن ينظر الى التعاون كمجرد نظام مالي يقصد به انماء ثروة الذين يعملون بموجبه ولكنـــه مذهب اجتماعى يرمى الى ترقية شؤون الجمعية البشرية وعلى الأخص الطبقات الوسطى والدنيا بطريق اشتغال الفرد لمصلحة المجموع والمجموع لمصلحة الفرد وشعاره الفرد للجماعة والجماعة للفرد

٢ — انه يحتفظ بحرية الأفراد وهمتهم لأنه مؤسس على الاشتراك الاختيارى ولا يرمى الى إحلال عمل المجموع محل عمل الفرد بل الى استخدام قوة المجموع لتنظيم المجهودات الفردية طلباً لزيادة ثمارها

٣ — ان الاعتماد على النفس من أهم أركان التعاون والتساوى فى الحقوق والواجبات من القواعد الرئيسية التى قام عليها

٤ — انه على نقيض مبدأ الاشتراكيين

٥ — انه لا يرمى الى الاحسان ولا الى الاتجار بالمعنى المعروف فلذلك تختلف شركات التعاون كل الاختلاف عن الجمعيات الخيرية وعن الشركات المالية والتجارية

٦ — انه بسبب خصائصه المتقدمة متى اتسع نطاقه فى بيئة قضى على كثير من أسباب الفساد فيها و بعث على رقى المرافق المادية والأدبية والاجتماعية وازدياد الرفاهية واستتباب الأمن

---

(١) *Holyoak* من زعماء حركة التعاون الصناعى فى انجلترا عاصر اوين وتوفى فى أواخر القرن الماضي — أنظر كتابه تاريخ التعاون صحيفة ٧